الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
16 November 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوديل .....(أوروغواي)

ثم: السيد أوغنيانوفاك (نائبة الرئيس) ..... (كرواتيا)

ثم: السيد لوديل (الرئيس) .....(أوروغواي)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بند آخر من بنود جدول الأعمال)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

مناقشة عامة لجميع البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار:

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-55202 (A)

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بند آخر من بنود جدول الأعمال)* (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

* بنود قررت اللجنة مناقشتها مجتمعة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بند آخر من بنود جدول الأعمال)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع) (A/C.4/58/4 و Add.1-9)

قضية الصحراء الغربية (تابع)

١ - بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد أوريكوتكسا (عضو برلمان الباسك) مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢ - **السيد أوريكوتكسا** (عضو برلمان الباسك ورئيس المجموعة البرلمانية ''السلام والحرية في الصحراء''): قال إنه بعد مضي ١٢٠ سنة على مؤتمر برلين الشائن، الذي قسَّمت فيه الدول الكبرى أفريقيا فيما بينها، استعادت معظم البلدان الأفريقية استقلالها الآن. ويتيح وجود اللجنة الرابعة مثالا واضحا وشهادة وافية عن تلك العملية التاريخية. ومع ذلك، ما زال هناك جزء من أفريقيا كان قد أُعطى لإسبانيا واقعا تحت نير احتلال أجنبي. ولا يزال سكانه غير قادرين على تقرير مصيرهم أو التصرف بحرية في ثرواتهم الوطنية.

٣ - وأضاف قائلا إن مشكلة الصحراء الغربية تعتبر التحدي الرئيسي المتبقي دون حسم حتى الآن في مجال إنهاء الاستعمار. ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي والأمم المتحدة في موقف المتفرج أمام محنة الشعب الصحراوي الذي تعرَّضت أراضيه للغزو من الجيش المغربي. ولا بد من اتخاذ إجراءات تكفل وضع نهاية للاحتلال المفروض كأمر واقع.

٤ - واسترسل قائلا إنه لذلك يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية. كما يرحب بشكل خاص بالنهج الذي اتخذته جبهة البوليساريو، التي أدَّت جهودها التعاونية التي لا تتوقف إلى أن يصبح من الممكن التحرك نحو مقترحات للتسوية تتيح الأمل في التوصل إلى حل سلمي سريع وعادل للصراع.

٥ - وواصل كلامه قائلا إن احتلال المغرب للصحراء الغربية ترتبت عليه عواقب وخيمة، لا سيما في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان الضحايا الرئيسيون لتلك العواقب عشرات الآلاف من الرجال والنساء الذين تعرضوا وما زالوا يتعرضون لقمع وحشي من قوات الاحتلال العسكري المغربي، التي أجبرت الكثيرين منهم على الاختفاء نتيجة للتعذيب والأحكام المستعجلة وشتى الأهوال المتكررة الأخرى التي لا نهاية لها.

٦ - وقال إن مئات الآلاف من الشعب الصحراوي أُجبروا على الفرار من البلاد منذ عام ١٩٧٥، ويعيش الآن معظمهم في مخيمات للاجئين قرب مدينة تندوف في الجزائر. إن أي شخص له دراية بالحالة السائدة في تلك المخيمات لا يسعه إلا أن يفزع حيال الوضع القاسي والظالم الذي ترك فيه المجتمع الدولي هؤلاء الضحايا. لقد اعترفت شتى التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي فضلا عن المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المخيمات بأن اللاجئين في تلك المخيمات محرومون منذ ٢٨ سنة من الحصول بشكل منتظم على مياه الشرب وعلى وجبة غذائية كافية. كما أوضحت تلك التقارير أن التقدم الذي أُحرز في مجالات مثل المرافق الصحية، أو التعليم، أو سياسات المساواة بين الجنسين كان بفضل تصميم وتنظيم الشعب الصحراوي أكثر من أن يكون نتيجة لمساعدة المجتمع الدولي.

٧ - وقال بعد ذلك، إن النداءات الملحة والمتكررة من مجلس الأمن في قراراته الأخيرة بشأن الصحراء الغربية، التي صدرت في أعقاب توصيات الأمين العام ذات الصلة وتقارير برنامج الأغذية العالمي توضِّح عدم كفاية المعونات المقدمة. وعلى سبيل المثال، ذكر تقرير لبرنامج الأغذية العالمي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ أنه كانت هناك خطورة كبيرة من احتمال نفاد مخزون إمدادات المواد الغذائية الأساسية، بيد أنه من المحزن أن هذه الحالة لم تكن جديدة: فلم تصل أول معونة قدمها ذلك البرنامج إلا في عام ١٩٩٦، كما أن برامج معوناته لم تنفذ تنفيذا كاملا. ووفقا لتقارير البرنامج التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ كان اللاجئون يعانون من خلل مزمن في النظام الغذائي. وكان ٣٥ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية، بينما يعاني ٤٣ في المائة ممَّن هم في سن الإنجاب من الأنيميا. ومما لا شك فيه أنه لولا جهود جبهة البوليساريو والحكومة الجزائرية وحكومات صديقة أخرى لتمَّت إبادة الشعب الصحراوي.

٨ - وقال في ختام كلمته إن ضمان بقاء السكان المدنيين على قيد الحياة هو شرط أساسي لازم لكفالة تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير. وعلى ذلك لا بد من توفير ظروف معيشية لائقة للاجئين الصحراويين.

٩ - انسحب السيد أوريكوتسكا.

١٠ - بناء على دعوة الرئيس أخذت السيدة نافارو، (عضو لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس العام لممارسي المهنة القانونية الإسبانيين)، مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١١ - **السيدة نافارو** (عضو لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس العام لممارسي المهنة القانونية الإسبانيين): عرضت تقرير بعثة المراقبة القانونية فيما يتعلق بالمحاكمة التي أجرتها السلطات المغربية لسجناء سياسيين صحراويين في الصحراء الغربية. وقالت إن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس العام لممارسي المهنة القانونية الإسبانيين، إذ تدرك حالة حقوق الإنسان السائدة منذ زمن طويل في الصحراء الغربية (الصحراء الإسبانية حتى عام ١٩٧٥) وبدافع الاهتمام باحترام الحقوق الأساسية للمحتجزين والسجناء والدفاع عنها، قامت - وفقا للمبادئ التوجيهية المنطبقة على بعثات المراقبة القانونية الدولية - بإنشاء بعثة من الحقوقيين الإسبانيين من أجل القيام، كمراقبين مستقلين، بمتابعة المحاكمات المستعجلة للسجناء السياسيين في الصحراء الغربية، التي أُجريت في مدينة العيون، عاصمة الصحراء الغربية، لتحديد ما إذا كانت حقوق هؤلاء السجناء قد احتُرمت وما إذا كانت الأحكام التي صدرت ضدهم عادلة.

١٢ - وذكرت أن بعثة المراقبة بدأت مهمتها في عام ٢٠٠٢ وأنهتها في عام ٢٠٠٣. وواجهت البعثة عقبات كثيرة في أدائها لمهمتها، ولم تحصل على التعاون المنشود من السلطات المغربية. وتحوَّل تدريجيا الترحيب الودي إلى حدّ ما الذي لقيته البعثة في أول الأمر إلى عداء وصل إلى الحدّ الذي لم يعد يُسمح فيه لأعضاء البعثة بالجلوس في قاعة المحكمة أو الاستعانة بخدمات مترجم شفوي.

١٣ - وفيما يتعلق بالأدلة الشفوية، قالت إن الشروط اللازمة لإجراء محاكمة عادلة لم تستوف. فقد أدى وزع رجال الشرطة والجنود إلى إرهاب السكان المحليين ومحامي الدفاع ومنع أي مناقشات؛ كما بُذلت محاولات لإرهاب أعضاء بعثة المراقبة. ويجري العمل في قاعة المحكمة فيما يبدو على أساس نموذج العدالة الذي كان سائدا في القرون الوسطى، الذي يجعل المتهمين يظلون واقفين مباشرة أمام القضاة الجالسين في مكان يعلو بنحو مترين عن مكان المتهمين، ويجلس المدعي وكاتب المحكمة في مكان مرتفع مثل القضاة، في حين يجلس محامو الدفاع والجمهور في مكان

منخفض مثل المتهمين، الأمر الذي يجعل الدفاع في وضع مادّي سيء.

١٤ - وقد قدمت السيدة نافارو قائمة تفصيلية مطولة بانتهاكات حقوق المحتجزين والمتهمين، وقالت إن هذه العملية تفسدها عيوب وحالات إهمال لا تُعد ولا تُحصى، انتهاكا لأحكام قانون العقوبات المغربي الذي تطبقه السلطات المغربية في الصحراء الغربية. وتحصل الشرطة على الأدلة بطريقة غير قانونية تستخدم فيها التعذيب وسوء المعاملة، وإجبار المتهمين على التوقيع على بيانات معدّة سلفا. ويوضع المحتجزون في السجن بشكل غير قانوني وفي حبس انفرادي ويُمنعون من الاتصال بأي أحد بل حتى بطبيب. وتُنكر حقيقة كونهم محتجزين. وتُنتهك حقوق الدفاع. ولا يُحترم مبدأ المناقشة. وانعدام التوازن بين أنواع الأدلة التي يُسمح للدفاع بتقديمها والأدلة المسموح للمدعي بتقديمها يناقض الموقف الذي اتخذته المحكمة العليا في المغرب بشأن هذا الموضوع. ويُنتهك باستمرار مبدأ الشرعية، ولا توجد أي مبررات للكثير من الأحكام الصادرة. ولا يُحترم مبدأ افتراض البراءة وكثير من الأحكام التي صدرت كانت غير مشروعة. وتُبذل محاولات لإخفاء الطابع السياسي للمحاكمات التي تُجرى للسجناء السياسيين الصحراويين، ولإظهارهم كمجرمين عاديين؛ ولهذا حوكم المحتجزون باعتبارهم مجرمين عاديين، بغية تفادي اشتراط تطبيق اللوائح التنظيمية الدولية التي تحكم معاملة ''سجناء الضمير''. ولم تُكفل سلامة السجناء الصحراويين، بل إنهم لم يعاملوا حتى مثل السجناء الآخرين. لقد حدثت انتهاكات صارخة للقواعد المقررة في الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدَّق عليها المغرب.

١٥ - وفيما يتعلق بالمحكمة ذاتها، قالت إن تصرفات القضاة والموظفين القضائيين تفتقر بشكل صارخ إلى النزاهة سواء كان ذلك أثناء المداولات أو أثناء تقدير وجاهة الأدلة.

١٦ - وفيما يتعلق الأمر بالشرطة، ذكرت أن ادعاءات السكان الصحراويين بأن ضباط الشرطة المغاربة ارتكبوا الكثير من أعمال العنف والتعذيب لم تنجح، إماً لأنه تم رفضها، أو لأنه لم تتم متابعتها. وقد لاحظت البعثة أن حضور الشرطة أثناء المحاكمة كان غير متناسب وغير مبرر. وكان هناك من يتتبع تحركات أعضاء البعثة، بل أن بعضهم تم احتجازهم. كما أُبلغت البعثة بأنه لا يمكن ضمان سلامة أعضائها.

١٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن الطريقة التي حوكم بها السجناء الصحراويون هي ببساطة جدا طريقة غير عادلة، لا سيما وأن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية قد حدد بالفعل في عام ٢٠٠١ أن اتفاقات مدريد لعام ١٩٧٥ لم تنقل السيادة على الصحراء الغربية، ولا تضفي وضع الدولة القائمة بإدارة الإقليم على أي من الدول الموقِّعة على تلك الاتفاقات.

١٨ - انسحبت السيدة نافارو.

١٩ - بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة كابريرا (عضو البرلمان الإسباني) مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٠ - **السيدة كابريرا** (عضو البرلمان الإسباني): قالت إن قضية الصحراء الغربية ما زالت تثير مناقشات واسعة النطاق في إسبانيا؛ وقد قُدم أكثر من ٢٠٠ مبادرة وملف بشأن هذه المسألة في مجلس النواب والشيوخ في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، وزاد ذلك العدد أكثر عندما انتُخبت إسبانيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

٢١ - وذكرت أنه في عام ٢٠٠٢، أيَّدت مجالس مدن عديدة إنشاء لجنة تضامن في إطار الاتحاد الإسباني لمجالس المدن والمقاطعات، كما أيَّد اقتراحا يقوم على نقطتين أساسيتين: الأولى هي الدفاع عن خطة السلام التي وافقت

عليها الأمم المتحدة وقبلها الطرفان، والاستفتاء الفوري على تقرير مصير الشعب الصحراوي باعتبار ذلك الصيغة الوحيدة للإسراع في تحقيق سلام عادل ودائم للصراع؛ والثانية هي رفض استراتيجية الحكومة المغربية الخاصة بمقاطعة خطة السلام، وبوجه أخص فكرة ''الطريق الثالث للحكم الذاتي''، وهي شرك حقيقي لكفالة ضم الصحراء الغربية إلى المغرب.

٢٢ - وقالت إن من بين عدد وافر من التدابير التي اتُخذت والأنشطة التي نُفذت من جانب مجلسي النواب والشيوخ الإسبانيين لتعزيز خطة السلام مشروع قانون أُعد لهذا الغرض وتم إقراره في عام ٢٠٠٠. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، أقر مجلس الشيوخ اقتراحا يدعو إلى بذل الجهود لتحقيق السلام في الصحراء الغربية عملا بقرارات الأمم المتحدة؛ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ أقر مجلس النواب والشيوخ بالإجماع مشروع قانوني يؤيد قرارات الأمم المتحدة، وخطة السلام وإجراء الاستفتاء.

٢٣ - وذكرت أن الحكومة الإسبانية تواصل دعم جهود الأمم المتحدة والأمين العام ومبعوثه الشخصي لإيجاد حل للصراع. وقالت إنها تؤيد أي حلّ تتوفر له قابلية النجاح ويوافق عليه الطرفان وفقا للقانون الدولي، إذ أنه من المعلوم تماما أن الاستقرار الإقليمي لا يمكن ضمانه إلا على أساس توافق الآراء. وقالت إن حكومة بلادها لم توص بسحب بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي تقوم بعمل إنساني أساسي، وتضطلع بدور حيوي في استدامة وقف إطلاق النار، ويُعد وجودها ضروريا لتنفيذ أي مقترح من مقترحات السيد بيكر. وأضافت تقول إن من رأيها أن الإطار الوحيد الذي حظي حتى الآن بموافقة الطرفين هو خطة السلام التي تتوخى إجراء استفتاء. ومن المهم توجيه النظر إلى الجوانب الإنسانية للصراع، علاوة على أي حل سياسي.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلادها تدرك أن المجتمع الإسباني لديه حساسية تجاه مشاكل المنطقة، ولم ينس مسؤولية إسبانيا التاريخية في صراع الصحراء الغربية، باعتبارها كانت الدولة المستعمرة لذلك الإقليم حتى عام ١٩٧٥، وكنتيجة للتسليم المشين لذلك الإقليم إلى المغرب وموريتانيا في إطار ما يُسمى باتفاق مدريد لعام ١٩٧٥ في ظل آخر حكومة لفرانكو. ويجب ألا ننسى إنه بعد مضي ٣٠ عاما، ما زال يوجد قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من مواطني الصحراء الغربية يعيشون في مخيمات اللاجئين في تندوف، وسيبقون هناك إلى أن يتم حسم مشكلة الصحراء الغربية.

٢٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن احترام خطة السلام وإجراء استفتاء هما السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق حل دائم لهذا الصراع. ومن الحلول الممكنة آخر خطة لبيكر نظرا لأنها تأخذ في الحسبان مصالح الطرفين وقد قبلها المجتمع الدولي.

٢٦ - انسحبت السيدة كابريرا.

٢٧ - بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد رودريغز كاريون مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٨ - **السيد رودريغز كاريون** (أستاذ القانون الدولي بجامعة مالقة (إسبانيا)): أشار إلى أهمية عمل اللجنة في دعم الشعوب الواقعة تحت سيطرة استعمارية في ممارسة حقها في تقرير المصير. وهكذا تم وضع مبادئ مجردة في عبارات قوية ومفصلة ألا وهي: التزام جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة بأي طريقة لحرمات تلك الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال؛ وواجب جميع الدول في تسهيل ممارسة ذلك الحق، وليس معارضته لأسباب اقتصادية أو سياسية أو غيرها؛ وحق الشعوب في المطالبة والحصول على المساعدة الضرورية من الدول الأخرى والمنظمات الدولية من

أجل ممارسة حقها في تقرير المصير؛ ومشروعية استخدام القوة من جانب الشعوب التي لم تستطع ممارسة حقها بالوسائل السلمية، كما أكدت محكمة العدل الدولية ذلك في قرارها التاريخي لعام ١٩٨٦؛ والاعتراف بحق تقرير المصير باعتباره حقا من حقوق الإنسان الأساسية، كما ينص العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

٢٩ - وذكر أنه على الرغم من أوجه النجاح الكبير التي حققتها اللجنة، فلا تزال هناك مشاكل كثيرة لم تُحسم بعد، بما في ذلك أصعبها، ألا وهي: حق شعوب الصحراء الغربية في تقرير المصير. فمنذ أن أبلغت إسبانيا الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ عن رغبتها في التخلي عن التزاماتها كدولة قائمة بإدارة ذلك الإقليم، احتلت مملكة المغرب الإقليم، ولكنها لم تكن الدولة القائمة بالإدارة المعترف بها رغم وجود بعض الوثائق التي تقول ذلك.

٣٠ - وأضاف أنه لم يكن في إمكان المغرب الاستناد إلى أي حق لاحتلال ذلك الإقليم. وقد أعلنت محكمة العدل الدولية بوضوح في فتواها الصادرة في عام ١٩٧٥ أنه عندما حدث الاستعمار في نهاية القرن التاسع عشر لم تكن المنطقة أرضا مشاعا، ولم تكن هناك أي روابط سيادية بين الإقليم ومملكة المغرب، وحتى لو وُجدت مثل هذه الروابط، فلا يمكن لها أن تؤثر على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وأدى الاحتلال المغربي غير القانوني وغير المشروع إلى مجابهة دموية بين الشعب الصحراوي ومملكة المغرب استمرت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩١، واقتُرحت في أعقابها خطط شتى لتحقيق وقف لإطلاق النار وإجراء استفتاء لتقرير المصير.

٣١ - وبعد أن أُجري استعراضا موجزا للخطوات التي أدَّت إلى طرح خطة سلام بيكر ولمعارضة المغرب لتلك الخطة ولخطة السلام الجديدة، قال إنه سيكون من الأمور غير العادلة وغير المقبولة إعطاء وزن واحد لموقفي الطرفين، فأحدهما يطالب بالاعتراف بحقه في تقرير المصير، بينما يسعى الآخر إلى عرقلة ممارسة ذلك الحق دون أي مبرر قانوني. ونتيجة لذلك ستتوقف ممارسة عنصر أساسي ومتكامل من عناصر القانون الدولي المعاصر، معترف به كقاعدة ملزمة من المجتمع الدولي ككل، على التوصُّل إلى اتفاق مع دولة تتأثر سلامتها الإقليمية، كما أعلنت محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥. ويعني قبول فكرة استحالة التوصل إلى اتفاق يقبله كلا الطرفين تأجيل أي تسوية إلى أن ينشأ موقف خطر، إما نتيجة الاختفاء المادي أو المعنوي لأحد الطرفين (وهو الطرف الأضعف أي الشعب الصحراوي، رغم تمتعه بحماية القاعدة الملزمة المتعلقة بحق تقرير المصير) الأمر الذي من شأنه أن يحطِ من شأن النظام القانوني الدولي، أو نتيجة العودة إلى الصراع العلني. ومع كل الاحترام الواجب للذين وضعوا خطة السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وهي خطة رائعة تذكر بشكل محدد عبارة تقرير المصير في عنوانها، فإنه من واقع الحكم على مضمونها، كان ينبغي أن يكون العنوان الأنسب لها هو ''خطة سلام لإحباط حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير''.

٣٢ - وأكد في ختام كلمته أنه ولئن كانت سلطات اللجنة الحقيقية محدودة، فإن لها دورا هاما تضطلع به لكفالة احترام المبادئ المجسَّدة في ميثاق الأمم المتحدة.

٣٣ - انسحب السيد رودريغز كاريون.

٣٤ - **السيدة راموس** (رابطة القانونيين الأمريكيين): قالت إن المنظمة التي تنتمي إليها مقتنعة تمام الاقتناع بضرورة مكافحة الإمبريالية والاستعمار، وبالتالي ضرورة تمكين الصحراء الغربية من ممارسة حقها في تقرير المصير. وذكرت في هذا الصدد أنه يبدو أن الحل الأنسب هو إجراء استفتاء

حر وبشفافية تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبين دوليين، كما تنص خطة التسوية المتفق عليها في عام ١٩٩٠ من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والتي قبلها جميع أطراف النزاع. ومن ناحية أخرى، قد تكون الخطة الجديدة التي قدمها جيمس بيكر في تموز/يوليه ٢٠٠٣ خطرة لأنها تحرم فيما يبدو الشعب الصحراوي من الحق في تقرير المصير، وقد تؤدي إلى استئناف الصراع المسلح الذي يمكن أن ينتشر في جميع أنحاء المنطقة ويكون له طابع دموي خاص.

٣٥ - وفيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والموارد الطبيعية للصحراء الغربية، قالت إن شرعية العقود التي وقعها المغرب مع شركة البترول الأمريكية .kerr-McGee du Maroc Ltd، وشركة توتال الفرنسية FinaElf E&P Maroc من أجل استغلال الثروة النفطية للصحراء الغربية، فمسألة تثير الكثير من الريبة والشك كما ذكر المستشار القانوني للأمم المتحدة في تقريره إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/161).

٣٦ - وأضافت أن اتفاق مدريد لسنة ١٩٧٥، الذي أنشأ دون موافقة الشعب الصحراوي أو الأمم المتحدة، إدارة ثلاثية مؤقتة في الصحراء الغربية لم يكن له الأثر الذي يترتب عليه نقل السيادة على إقليم الصحراء الغربية أو إضفاء مركز الدولة القائمة بالإدارة على أي طرف من الأطراف الموقِّعة على ذلك الاتفاق، كما ذكر المستشار القانوني للأمم المتحدة. ومن الواضح إذن أن احتلال المغرب للصحراء الغربية يتنافى مع القانون الدولي، وأن القانونين الوحيدين المنطبقين هما فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣٧ - وقالت في ختام كلمتها إنها تود تذكر اللجنة بالأحوال المعيشية القاسية التي يحياها أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ شخص من الشعب الصحراوي أُجبروا على اللجوء في مخيمات اللاجئين في تندوف في أعقاب احتلال المغرب للصحراء الغربية.

مناقشة عامة لجميع البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بند آخر من بنود جدول الأعمال) (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني) الفصول الثامن إلى العاشر A/58/23 (الجزء الثالث) الفصل السابع (دال - واو)، A/58/171؛ المذكرة 1/03)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني)، الفصل السابع، A/58/23 (الجزء الثالث)، الفصل الثاني عشر (ألف)، A/58/69)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) [A/58/23 (الجزء الثاني)، الفصل الخامس، A/58/23 (الجزء الثالث)، الفصل الثاني عشر (باء)]

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني) الفصل السادس، A/58/23 (الجزء الثالث) الفصل الثاني عشر (جيم)، A/58/66، A/C.4/58/CRP.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني) الفصل السادس، A/58/23، الفصل الثاني عشر (جيم)، A/58/66، A/C.4/58/CRP.1)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/58/71)

٣٨ - **السيد غارتيماغار** (نيبال): قال إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/58/23) يقدم أساسا صلبا يستند إليه للعمل على تنفيذ الأهداف المتمثلة في إزالة الاستعمار، غير أنه لا بد من أن تسرع اللجنة الخاصة من عجلة أعمالها بغية بلوغ غاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠١٠.

٣٩ - وقال إن التعاون الذي أبدته حكومة نيوزيلندا للجنة الخاصة أثناء زيارتها إلى توكيلاو في عام ٢٠٠٢، والدعوة التي بادرت إلى إطلاقها المملكة المتحدة لعقد ندوة إقليمية في أنغيلا في عام ٢٠٠٣ تبشران برغبة السلطتين القائمتين بالإدارة في التعامل بانفتاح وشفافية مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. بيد أن هاتين السلطتين لم تفيا بأي شكل من الأشكال بجميع ما قدمتاه من وعود بشأن تحسين المستويات المعيشية لشعوب الأقاليم. إضافة إلى ذلك، فإنهما ما زالتا بعيدتين عن الوفاء بما عليهما من واجبات بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، أي الدفاع عن مصالح هذه الشعوب واحترام ثقافتها وتطلعاتها. وعليه، تدعو نيبال هاتين السلطتين إلى تكثيف جهودهما في هذا الصدد والتعاون مع اللجنة الخاصة لتتمكن من الاضطلاع بولايتها على نحو مثمر. كما حثت المجتمع الدولي على صون حرمة الأقاليم لكفالة تمتع سكانها بأعلى قدر ممكن من الحرية في إدارة شؤونهم، إلى أن تحصل على استقلالها أو تحكم نفسها بنفسها.

٤٠ - **السيد فيس - إيمي** (هايتي): قال إن هايتي، بوصفها مستعمرة سابقة نالت استقلالها في عام ١٨٠٤، كانت دوما مدافعا عنيدا عن حركات التحرر ولديها رغبة عارمة في أن تحقق اللجنة الخاصة تقدما في مجال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وهذا ما يدفعه إلى دعوة السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التعاون مع اللجنة الخاصة بغرض تعزيز عملية إزالة الاستعمار.

٤١ - وأضاف أن الاستعداد الذي أبدته المملكة المتحدة للتعاون مع اللجنة الخاصة أثناء الندوة الإقليمية التي عقدت في أنغيلا في أيار/مايو ٢٠٠٣ والتحسن الذي شهدته العلاقات بين نيوزيلندا وجزر توكيلاو أمران يبعثان على الأمل. وشدد في هذا السياق على مدى أهمية الندوات الإقليمية التي تعقدها اللجنة الخاصة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والبعثات التي توفد إليها.

٤٢ - أما بالنسبة للصحراء الغربية، فأعرب عن ترحيب وفده بخطة السلام التي اقترحها مؤخرا الأمين العام ومبعوثه الخاص، وعن أمله في أن يضاعف الطرفان جهودهما لتسوية هذا النزاع بشكل سلمي ودائم.

٤٣ - واعتبر أنه لا بد لكي تدوم الحريات السياسية، أيا كان نوعها، يجب أن تكون متأصلة في قاعدة اقتصادية اجتماعية دائمة. ونظرا لصغر مساحة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وهشاشة بيئاتها، تقع على كاهل السلطات القائمة بالإدارة مسؤولية تعزيز تنميتها عبر الكف عن استغلال مواردها الطبيعية وحرمان شعوبها من ممارسة حقها في تولي شؤون هذه الموارد، أو اتخاذ أي تدابير قسرية، وذلك وفقا للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة.

٤٤ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): أشار إلى أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله في مجال إزالة الاستعمار، فدعا السلطات القائمة بالإدارة وقادة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى زيادة تعاونها مع الأمم المتحدة بغرض التوصل إلى حلول سياسية لمسألة هذه الأقاليم تكون مقبولة لدى جميع الأطراف. وستدعم بوركينا فاسو سائر الجهود التي تبذل لتحقيق ذلك، وهذا ما يدفعها إلى الترحيب بالدور الذي أدته المملكة المتحدة في الندوة الإقليمية الأولى التي عقدت في واحد من هذه الأقاليم، أي أنغيلا، في أيار/مايو ٢٠٠٣. وينبغي التشجيع على إجراء مثل هذا النوع من المشاورات كونها تقدم إطارا مناسبا لإزالة الاستعمار.

٤٥ - وتحدث عن الصحراء الغربية، فرحب بما يذله الأمين العام ومبعوثه الشخصي من جهود للتوصل إلى تسوية عادلة ومقبولة لهذا النزاع الذي بدأ منذ أكثر من ٢٠ عاما. ورحب بشكل خاص بتقيد الطرفين بوقف إطلاق النار وأشار بعين الرضاء إلى مبادرة تبادل السجناء بينهما. واعتبر هذه المبادرة دليلا على تصميمهما على العثور على حل لهذه الأزمة ودعاهما إلى تكثيف الاتصالات المباشرة بينهما.

٤٦ - وأضاف أن خطة بيكر الأولى التي كانت ستمنح استقلالية واسعة النطاق لسكان الصحراء الغربية ككل، حظيت بدعم وفده الذي لا يرغب في تأييد نهج قد لا تقتصر عواقبه على تجدد الاشتباكات بين الطرفين المتناحرين فحسب، بل قد يزعزع استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها. وخطة الحكم الذاتي التي اقترحها مؤخرا المبعوث الخاص للأمين العام، هي، خلافا لخطة بيكر، وفي المرحلة الانتقالية منها على الأقل، لا تأخذ على ما يبدو جميع مكونات السكان الصحراويين في الاعتبار. ويتنافى هذا النهج وقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي يشدد على ضرورة السعي إلى العثور على حل تفاوضي يقوم على توافق الآراء، وهذا هو بالضبط السبب الذي دفع أحد طرفي النزاع إلى عدم الموافقة عليه. وعليه، دعا أطراف النزاع إلى عدم القيام بأي أعمال قد تهدد بانهيار المفاوضات في المستقبل.

٤٧ - **السيدة أونيانوفاك** (كرواتيا): نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

٤٨ - **السيد توري** (غينيا): ذكّر بأن عدد الأقاليم التي ما زالت واردة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يتجاوز ١٦ إقليما، ورحب بالتقدم المحرز وشجع اللجنة الخاصة على مواصلة بذل جهودها لكي تصبح هذه الأقاليم الـ ١٦ المعنية قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها بحلول نهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٤٩ - أما في ما يتعلق ببنود جدول الأعمال التي لم تناقش بعد، فذكر أنه، على النحو المشار إليه في تقرير اللجنة الخاصة (A/58/23 (part III))، تم تحقيق تقدم في مجال تسوية مسألة جزر توكيلاو وأن العملية الدستورية التي تنفذ في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أمر يبعث على الأمل. أما بالنسبة للصحراء الغربية، فأعلن عن تأييد وفده لقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي شدد على ضرورة التوصل إلى حل تفاوضي يؤدي إلى اتفاق مقبول لدى جميع الأطراف، وعليه فهو يعتقد أنه يتعين على اللجنة توصية الجمعية العامة بتشجيع الأطراف على التفاوض بشأن حل من هذا النوع وذلك في إطار الولاية التي منحها مجلس الأمن للأمين العام ومبعوثه الشخصي. إلى ذلك، تحدث عن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة، فرأى أنه يتعين على اللجنة مواصلة أعمالها حتى القضاء على الاستعمار بشكل تام.

٥٠ - **السيد أوكيو** (الكونغو): قال إنه استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة، ما زال هنالك الكثير مما ينبغي عمله في

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتحقيق الهدف النهائي، ألا وهو القضاء على الاستعمار. وساعد هذا الأمر في التشديد على مدى أهمية الدور الذي تؤديه اللجنة واللجنة الخاصة، حتى لو كان يجب إعادة النظر في هذا الدور نتيجة للإصلاح العام الذي تجريه الأمم المتحدة.

٥١ - وقال إن ما أنجز لتنفيذ خطة العمل، بعد انقضاء ثلاث سنوات على بدء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، شيء لا يذكر، ما خلا تحرر تيمور الشرقية من الاستعمار. ومع أن النهج الذي تعتمده اللجنة الخاصة في تنفيذ خطة العمل وهو تناول كل حالة على حدة هو نهج معقول، فإنه يتعذر نجاحه ما لم تتخذ تدابير ملموسة لحث خطى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بالتعاون التام من جانب السلطات القائمة بالاحتلال التي شرع بعضها في إرسال إشارات مشجعة في هذا الصدد. وأعرب عن أمل وفده في أن يفضي ازدياد التعاون إلى اتخاذ تدابير إيجابية ودائمة لتحرير شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٢ - وأضاف أنه نظرا لأنه يمكن للخصائص الجغرافية والديمغرافية والاجتماعية التي تتميز بها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٦ دون غيرها أن تعيق ممارستها حقها في تقرير المصير، ينبغي بذل الجهود لكي تنسَّق بشكل أفضل، على الصعيد الدولي، عملية تنفيذ خطة عمل العقد الثاني ولكي تبسَّط طرائق عمل اللجنة الخاصة. ولبلوغ ذلك، على نحو ما أظهرته الندوة الإقليمية التي عقدت في أنغيلا، يلزم إطلاع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مختلف الاحتمالات المرتبطة بممارسة حق تقرير المصير. وينبغي، بالتالي، أخذ أنشطة الإعلام والتدريب المتصلة بهذا الموضوع في الاعتبار، وهذا ما بدأت تفعله إدارة شؤون الإعلام عبر اعتماد عدد من التدابير وإعداد أخرى غيرها. علاوة على ذلك، بما أن البعثات الزائرة تشكل أفضل السبل لتقييم الحالة السائدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتمكين الأمم المتحدة من تقديم مساعدات أفضل لسكانها، ينبغي أن تصبح أكثر تواترا، بما ينسجم مع رغبات السكان المعنيين.

٥٣ - وذكر أن الأمين العام قدم في تقريره (A/58/171) آخر التطورات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية حيث توقفت عملية التسوية. وحث الأطراف المعنية على التعهد فورا بالبحث عن حل سياسي تفاوضي استنادا للمبادئ المكرسة في الميثاق والقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي منح الشعب الصحراوي، أسوة بشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فرصة ممارسة حقه في تقرير مصيره.

٥٤ - **السيد بالتازار** (موزامبيق): قال إن موزامبيق تواصل دعم أعمال اللجنة الخاصة وجميع المبادرات الإقليمية الرامية إلى دفع خطة إزالة الاستعمار قدما. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في تقديم الدعم إلى الوفود التي رحبت بانعقاد ندوة أنغيلا الإقليمية وعن أمله في أن تتخذ مبادرات مثيلة في مناطق أخرى، إذ أنها تساعد على توعية شعوب هذه الأقاليم بحقها في تقرير مصيرهم.

٥٥ - وانتقل إلى مسألة الصحراء الغربية، فأحاط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (A/2003/565) وتعهده شخصيا بالبحث عن حل مقبول ودائم للنزاع. وقال إنه قد آن الأوان لتقوم الأطراف بتسوية خلافها بقبول خطة السلام الجديدة التي أعدها السيد بيكر، خاصة ما يتعلق منها بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية. وأعرب عن استعداد موزامبيق لتقديم دعمها من أجل بلوغ هذا الهدف.

٥٦ - **السيد نيانغ** (السنغال): أشار إلى مسألة الصحراء الغربية، فقال إن بلده ما زال يتألم للحالة السائدة في هذا الإقليم، ليس بسبب الروابط القائمة بين السنغال والمغرب فحسب، بل أيضا بسبب المشاكل السياسية والاجتماعية

والإنسانية التي يخلقها النزاع والتي يمكن أن تؤدي على المدى الطويل إلى عرقلة التنمية المتناسقة في المغرب. ودعا إلى تسوية المسألة بشكل عادل ودائم، ورحب بشكل خاص بعدم ادخار الأمين العام ومبعوثه الشخصي أي جهد للعثور على حل سياسي تفاوضي.

٥٧ - وأعلن أنه من العبث، في المرحلة الراهنة من المفاوضات، محاولة فرض حل على الأطراف المعنية، حل تكون حسنته الوحيدة وضع حد لمسألة استنفدت مبالغ مالية هائلة. وبغية العثور على الحل التوفيقي المنشود، لا بد من أن تمضي اللجنة في إبداء سمات النضج والأناة والتفاني وتجنب اللجوء إلى أي إجراءات أو آليات من شأنها أن تقوض مصداقيتها وتعرقل استمرارها في تنفيذ ولايتها. ويجب على الأطراف متابعة المفاوضات بعزم الحفاظ على وقف إطلاق النار، والقيام مرة وإلى الأبد وبدعم من الصليب الأحمر بحل المسائل الإنسانية العالقة، وبخاصة مصير أسرى الحرب، والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع.

٥٨ - **السيد لمبا** (ملاوي): قال إن ملاوي تؤيد تأييدا تاما حق تقرير المصير الذي يشكل واحدة من الحريات الأساسية التي ينبغي ممارستها بدون قيد ولا شرط. وترحب ملاوي بتعاون السلطات القائمة بالاحتلال مع اللجنة وتلاحظ مع الارتياح الحوار البناء القائم في مناطق عديدة من العالم. وأشار على نحو خاص إلى الندوة المتعلقة بإزالة الاستعمار التي عقدت بالتعاون مع السلطة القائمة بالإدارة في أيار/مايو ٢٠٠٣ في إقليم أنغيلا غير المتمتع بالحكم الذاتي. وهو مقتنع بأن الحوار يمثل السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول مقبولة في مجالي تقرير المصير والاستقلال.

٥٩ - وأعرب عن عميق قلقه من عدم إحراز أي تقدم إضافي لحل مسألة استقلال الصحراء الغربية، هذه المسألة التي تمثل أحدث الفصول المحزنة في تاريخ الاستعمار في أفريقيا. ومما لا شك فيه أن التأخر في إجراء الاستفتاء الذي نصت عليه خطة التسوية يشكل انتهاكا لحقوق شعب الصحراء الغربية الذي صبر طويلا ليعرف مآل أرضه. وناشد الطرفين احترام خطة التسوية والتوصيات التي قدمها المبعوث الشخصي للأمين العام في خطة السلام وجميع القرارات ذات الصلة، وذلك للتوصل إلى حل تقبله جميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع الدولي.

٦٠ - وكانت فاتحة العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار شديدة الإيجابية، إذ منحت تيمور الشرقية استقلالها. وأعرب عن أمله في أن تتوفر أثناء العقد الثاني إمكانية حل معظم المسائل المتعلقة بإزالة الاستعمار ومنح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي استقلالها.

٦١ - **السيد لودل** (الرئيس): عاد لتولي رئاسة الجلسة.

٦٢ - **السيد بنونه** (المغرب): قال إنه يتعين العثور على تسوية نهائية ودائمة للنزاع القائم على الصحراء الغربية بالتوصل إلى حل سياسي يتفاوض عليه البلدان الجاران، المغرب والجزائر. والبحث عن حل واقعي ودائم يضمن استقرار منطقة المغرب والدول المكونة له يقتضي من أطراف النزاع الكشف بوضوح عما يتوقعونه في هذا الصدد. فبينما يدافع المغرب بشكل قاطع لا لبس فيه عن سيادته على ترابه الوطني برمته، يؤمل من الجزائر إيضاح ماهية ما تدعوه مصالحها الاستراتيجية. والمجموعة المعلنة من جانب واحد التي تطلق على نفسها اسم البوليساريو لا تستطيع طلب الحصول على الشرعية الدولية إذ أنها تنتهك هذه الشرعية عبر رفضها المتواصل السماح لمفوضية اللاجئين إجراء تعداد للاجئين في مخيم تندوف الموجود على الأراضي الجزائرية، خاصة عبر الجرائم التي ترتكبها في حق السجناء المغاربة، على نحو ما يكشفه تقرير مؤسسة ''France Libertés'' . وتحاول

الجزائر إخفاء ما يدعى مصالحها الاستراتيجية وراء الستار الخافي المتمثل في احترام مبدأ تقرير المصير.

٦٣ - وقال إنه بما أن الأمين العام ومبعوثه الشخصي قد خلصا إلى أن تنفيذ خطة التسوية لعام ١٩٩١ أمر مستحيل، شرع المغرب في البحث عن حل سياسي وقبل التفاوض على أساس الاتفاق الإطاري الذي قدم في حزيران/يونيه ٢٠٠١. غير أن الجزائر والبوليساريو رفضتا هذه المبادرات بصوت مدوّ وواضح، مما يدل، إن كان الأمر لا يزال يستدعي ذلك، على أن هدفهما الحقيقي لم يكن البحث عن حل توفيقي بل كان حصرا تحقيق مصالح جيوسياسية، وذلك على نحو ما أفصح عنه رئيس الجزائر لدى اقتراحه على السيد بيكر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ القيام ببساطة بتقسيم الإقليم لكي يصبح لها منفذ على المحيط الأطلسي.

٦٤ - ومضى يقول إن مجلس الأمن، في تموز/يوليه ٢٠٠٢ وبقراره ١٤٢٩ (٢٠٠٢)، قد طلب من المبعوث الشخصي أن يقترح من جديد حلا سياسيا يأخذ الآراء التي تعرب عنها الأطراف المعنية في الاعتبار. غير أنه لم تتسن للأطراف فرصة مناقشة مسودة خطة السلام التي قدمت إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لا فيما بينها ولا مع المبعوث الشخصي. ومن الجلي أنه من غير الممكن التوصل إلى حل سياسي بدون إجراء مفاوضات بشأن المجالات التي بقيت موضع خلاف عميق. وما يدعو إلى الارتياح هو إعادة مجلس الأمن أخيرا الأمور إلى نصابها في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ، وذلك بما يتفق والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عبر التشديد على ضرورة اتفاق الأطراف المعنية قبل تأييد أي اقتراح.

٦٥ - وذكر أن المغرب يود إعادة التأكيد رسميا على استعداده للبحث بحسن نية عن الوسائل الكفيلة بالعثور على حل سياسي عادل وواقعي ودائم. أما في ما يتعلق بجوهر المسألة، فإن المغرب يتفاوض دوما بالمرونة اللازمة لترسيخ وضع قانوني يتيح لمؤسسات ينتخبها ديمقراطيا ''سكان الإقليم وسكانه السابقون كافة'' فرصة إدارة شؤونهم المحلية بدون قيد ولا شرط، على نحو ما اقترحه السيد بيكر في شباط/فبراير ٢٠٠١.

٦٦ - واعتبر أنه لا بد من مراجعة مسودة الخطة التي اقترحها السيد بيكر وتصحيحها، لا سيما في الأجزاء التي تستبعد فيها الغالبية العظمى من سكان الجنوب من إدارة المؤسسات المحلية. ومسودة الخطة هذه ما زالت في طور الإعداد ويتعين إدخال التعديلات اللازمة عليها من أجل الوفاء بالواجب الذي يقتضيه قرار الجمعية العامة ١٣٥/٥٧ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ المتمثل في البحث عن حل سياسي مقبول.

٦٧ - واستطرد يقول إن الجزائر قد آثرت تقديم مشروع قرار والابتعاد عن عادة الحوار المعتمدة في اللجنة الرابعة. وفعلها هذا يحتمل أن يثير خصومات في منطقة المغرب وأن يشكّل حجر عثرة في درب البحث عن حل سياسي تفاوضي برعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

٦٨ - وأعلن أن المغرب من جهته أعاد التأكيد على استعداده للموافقة على نص يعكس توافقا في الآراء ويأخذ اقتراح المبعوث الشخصي في الاعتبار، وأنه يشجع الأطراف على متابعة نقاشها مع الأمم المتحدة انطلاقا من روح تقوم على الانفتاح والبحث عن حل توفيقي. وعلى نحو ما أشار إليه صاحب الجلالة محمد السادس، ملك المغرب، يعيد المغرب تأكيده الشديد على التزامه بالمشروع المغاربي ببعده الاستراتيجي وحسنته الاقتصادية ونطاقه الإنساني والثقافي على حد سواء.

٦٩ - وفي الختام، قال إنه يود أن يؤكد مرة تلو المرة على واجب الإفراج عن أقدم السجناء في العالم الذين يذوون في معسكرات الاعتقال في تندوف في حين لا يستحي سجانوهم من الدعوة إلى تنفيذ القانون الدولي.

٧٠ - **السيد بعلي** (الجزائر): تحدث ممارسة لحق الرد، فقال إنه يود إجلاء بعض الحقائق عقب البيان الذي أدلى به ممثل المغرب والذي لم يضاه فيه الترهات إلاّ تشويه الحقائق. إن المغرب ليس ضحية بل معتديا اجتاح الصحراء الغربية في عام ١٩٧٥ ولوي ذراع شعبها وحرمه من حقه في تقرير مصيره. مشكلة الصحراء الغربية مشكلة استعمار، إذ أن الصحراء الغربية ترد في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمغرب هو مصدر المشكلة. والجزائر أيدت دوما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولذلك دعمت تيمور الشرقية. وثمة اتساق في مواقفها يدفعها إلى عدم البقاء صامتة حيال الصحراء الغربية. وأشار المغرب إلى مصالح استراتيجية خفية يُزعم أنها تدفع الجزائر إلى دعم الصحراء الغربية. هذه المصالح الجيو سياسية ليست سوى نسج من خيال المغرب.

٧١ - وقال إن المغرب يدعي بأنه مستعد لتسوية المشكلة غير أن المغرب هو المسؤول عن تأخيرها: إذ أنه في البدء وقع خطة التسوية ثم رفضها. ومؤخرا، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع خطة للسلام غير أن المغرب رفضها. وفي الماضي، طالب المغرب بمنح المغاربة الذين استوطنوا الصحراء الغربية الحق في المشاركة في الاستفتاء؛ لكن ما أن منح هذا الحق في إطار خطة السلام حتى رفض المغرب هذه الخطة بوصفها غير مقبولة. وفي الواقع، ما أراده المغرب هو أن يكون خيارا الاستفتاء إما الدمج أو الدمج، ودائما في إطار السيادة المغربية. وما عاد المغرب يريد الاستفتاء لأنه أدرك أن الاستفتاء سيؤدي إلى استقلال إقليم الصحراء المغربية، وهذا أمر يود المغرب تجنبه مهما يكن الثمن. وفي هذا السياق، يتساءل المرء عما يمكن أن يعنيه ''استعداد'' المغرب.

٧٢ - وأضاف أن سفير المغرب أثار موضوعا آخر ألا وهو السجناء المغاربة المعتقلون لدى البوليساريو. إن اهتمام المغرب بالسجناء أمر جديد، إذ أن المغرب أنكر في الماضي وجودهم ذاته. المغرب الآن معزول وهو يبحث فقط عن حجة يستخدمها لصرف الانتباه الدولي. وأشار مجلس الأمن في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) إلى خطة السلام التي دعت إلى الإفراج فورا عن السجناء. غير أن المغرب هو دون سواه رفض الخطة. وبدلا من وضعه عراقيل في درب تنفيذ خطة السلام والشعور بالأسى لحال السجناء في تندوف الذين يقيمون اتصالات بمفوضية اللاجئين، يكون من الأفضل لو فكر بجزء من مسؤوليته عن الحالة السائدة وإبداء مشاعر القلق أيضا حيال المأساة الإنسانية التي ينوء تحتها الصحراويون، اللاجئون منهم والمختفون.

٧٣ - وأنهى كلمته قائلا إن المغرب أشار إلى تقرير مؤسسة ''France Libertés''. هذا التقرير لم يحظ بأي مصداقية لأنه مليء بالأكاذيب. وساق مثالا على طبيعة المعلومات غير الموثوقة الواردة في التقرير، فقال إن التقرير زعم أن ما بين سجينين وثلاثة سجناء يدفنون كل ليلة منذ عام ١٩٩٨ بسبب وفاتهم جراء التعذيب الذي يُخضعون له. ينبغي، بناء على ذلك، وبعملية حسابية سريعة، أن يكون قد توفي على امتداد السنوات العشرين الماضية ما بين ٠٠٠ ١٧ و٠٠٠ ٢٥ سجين. غير أنه من المعروف أن العدد الإجمالي للسجناء الذين أحصتهم مفوضية اللاجئين بلغ ٣٠٠ ٢ سجين. وتساءل عما يدفع ممثل المغرب إلى قبول مثل هذه المعلومات التي لفقتها هذه المؤسسة.

٧٤ - **السيد بنونه** (المغرب): أشار إلى البيان الذي أدلى به للتو ممثل الجزائر، فاعتبر أن الجزائر لا تحتكر طيبة القلب. فالمغرب هو أيضا دعم تيمور الشرقية وحقها في تقرير مصيرها. والمغرب ساعد الجزائر في نضالها لنيل استقلالها؛ والمغرب قاتل من أجل الجزائر؛ والمغرب رفض التفاوض على

أي نوع من الاتفاقات بشأن الصحراء إلى أن تحظى الجزائر بسيادتها. وقضى مغاربة نحبهم في سبيل استقلال الجزائر؛ وتلقى جزائريون علومهم في المغرب. وها هي الجزائر تتهم المغرب بتشويه الوقائع، لكن الجزائر نفسها هي التي تشوهها. فمجلس الأمن لم يقم لا بإقرار خطة السلام ولا بتأييدها. أما بالنسبة للسجناء، فالتراب الجزائري مسرح لمأساة حقيقية. وينبغي لمحكمة جنائية دولية أن تنظر فيها. كان رد الجزائر انفعاليا لأن للخلاف بين المغرب والجزائر جذورا نفسية عميقة.

٧٥ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه لن يرد لأن ما أدلى به ممثل المغرب لا جوهر له ولا يستحق أي تعليقات من جانبه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.